هذا نسخ ونكت وفروع وفوائد
تتعلق بمتن المنهاج وشرحه للجلال المحلي
للشيخ خضر الشوبري

وقف وحبس وسبل هذا الكتاب المعدة الفاضل الشيخ
محمد الانبابي ابن المرحوم الحاج محمد الانبابي ابن المرحوم
حسين على طلبة العلم وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يوهب
ولا يورث وشرط لنفسه النظر مدة حياته ثم من بعده
لاصلح ذريته الاعلم منهم ثم لرجل مشهور بالعلم والصلاح
وحفظ الكتب فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين
يبدلونه ان الله سميع عليم وذلك خامس شوال سنة ١٢٨٠

من اراد ها من شريف وغيره ولا يوسر بها من تركها من شريف وغيره والمنع منها
لاحد من الناس كائنا ما كان ليس امر اشرعيا لان الناس مضبوطون بالنسب
الثابتة وليس لبس العلامة مما يرد به شرعي فيمنع اباحة ومنعا
اقتضى ما في الباب انه احدث التمييز بها كهو لكن في غيرهم من الجائز
ان يختص ذلك بخصوص الابناء النسبين الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم
ذرية الحسن والحسين ومن الجائز ان ينعم فيهم وفي كل ذريته وان لم تنتسب
اليه كالزينبية ومن الجائز ان ينعم في كل اهل البيت كما في العلوية والجعفرية
والعقيلية كل هذا بوشرعا وقد بينا من فيها بتوفيق الله تعالى يا يها
النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المومنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك
ادنى ان يعرفن فلا يوذين فقد استدل بها بعض على تخصيصها باهل
العلم بلباس يعرفون به من دونهم بالاحترام وادارة الطيلسان ونحو ذلك
ليوقف اين يجعل ان كان لها للعلم وهو قد وجد من والله اعلم التاسع
هل يدخلون في الوصية على الاشراف والعاشر هل يدخلون في الوقف
على الاشراف والجواب انه ان وجد في كلام الموصي والواقف نص على
دخولهم او خروجهم اتبع والا لم يوجد فيه ما يدل على هذا ولا هذا
فقاعدة الفقه ان الوصايا والاوقاف تنزل على عرف البلد وعرف
مصر من عهد الخلفاء الفاطميين الى الان ان الشريف لقب لكل حسيني
وحسني خاصة فلا يدخلون على مقتضى هذا العرف وانما قد صرح
دخولهم في وقف بركة الجبيش لانه واقعها نص في وقفه على ذلك حيث
وقف نصفها على الاشراف ونصفها على القلالبيين والله اعلم ١٢ ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وسلم

الحمد لله حمد اولي نعم ويدائع نعم وسكاني مزيده لاتحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم كلما ذكرك الذاكرون وكلما سهى عن ذكره الغافلون

واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون

وبعد فهذه حواش وتتمات وفوائد مهمة ان شاء الله تتعلق بحل المنهاج وشرحه للعلامة الجلال المحلي رحم الله تعالى مؤلفهما ونفعنا ببركاتهما وبركات علومهما اعاننا الله على جمعها ومن علينا بحسن النية والاخلاص في وضعها وجعلها نافعة لنا وللمؤمنين ووسيلة للفوز بجنات النعيم مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وهو الله لا رب سواه ولا معبود غيره ولا مقصود في تحرير الصواب والعصمة من الخطاء والزيغ والاضطراب انه سبحانه مولى الهداية والتوفيق وبيده جل وعلا ازمة التحقيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب اعتصمت بالله توكلت على الله توجهت اسري الى الله قال الشارح رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على انعامه ابتدا الشيخ رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة وعمها بالحمدلة

ابتدا

ابتدا بالكتاب المجيد المفتتح بالتسمية والتحميد وعملا بخبر كل امر ذي بال لا يبدا فيه باسم الله فهو ابتر وفي رواية كل كلام لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم وزوى الخطيب في جامعه بسم الله الرحمن الرحيم والبال الحال والشان وامر ذو بال اي شريف يهتم به والبال ايضا القلب كان الامر لشرفه وعظمه قد ملك قلب صاحبه لاشتغاله به وقد تشبه بذي قلب على سبيل الاستعارة المكنية وفي وصف الامر بذلك وتقييده به فائدتان الاولى رعاية تعظيم اسم الله تعالى حيث بدا به في الامور التي لها شان وخطر والثانية التنبيه على الناس في محقرات الامور وادراك كل من التسمية والحمدلة امر ذو بال يحتاج الى بسمل ومسلم وتسلسل واجيب بان المراد الامر الذي يقصد في ذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيره قلت احسن منه ان يقال كل من التسمية والحمدلة كما يحصل البركة لغيره وينفع نفسه كذا يجب ان يحصل مثله لكل لنفسه كالشاة من اربعين تزكي نفسها وغيرها على ان بعض الامور الحديث قد دخله التخصيص فقد رأيت عن جواهر البحر قال العلماء الافعال ثلثة قسم تسن فيه التسمية كالوضوء والتيمم والذبح وتلاوة القرآن والاكل ونحو ذلك وقسم لا تسن فيه كالصلاة والحج والاذكار والدعوات وقسم يكره فيه وهو الحذا

والكروه انتهى نعم تلتفت النفس منا الى معرفة الحكمة في مخالفة
الصلاة ونحوها للوضوء ونحوه وكانها والله اعلم كون الصلاة وما
كمعاد ذكرا وتسهيلا عليه فكان في ذلك غناء عن التسمية لكنه يتبع
في ذلك تسهيل القراءة كما سلف واعلم ان معنى بدء الامور في البال
باسم الله ان تقصده به وتذكره بادئ بدئ وتجعل ذكره
اول عمل تعلله ثم تتبعه بباقي عملك على ما هو المعنى الشائع المتبادر
من بدء الشيء بالشيء كما نص عليه صاحب الكشاف ودرج عليه
عامة السلف والخلف ومن ثم قالوا ان من ظاهري الحديثين تعارضا
لان العمل باحدهما مما يفوت العمل بالاخر واجيب بحمل
الابتداء في الحديث على العرفي الذي يعتبر ممتدا من حين الشروع
في الشيء الى الاخذ في المقصود او بحمله على الاهم من الحقيقي والاضافي
اي فيكون وجود الابتداء بالحمدلة او البسملة ولو اضافيا محصلا للمقصود
او بان الباء في الحديث ليست للالصاق بل للاستعانة ولا مانع
من مقارنة الاستعانة بامرين فصاعدا لامر واحد ولما تظر
بعض المتاخرين الى ان ما قرر به من المتعارف الشائع يعني
البدء باي هذه الاجوبة او بعضها اراها وحاول رد التعارض
بقوله ان الاية الكريمة المبدوء بها كتاب الله بيان لمعنى
الحديث وكيفية العمل بما حث ووصف الله سبحانه وتعالى
فيها انثنا اليمن باسمه بكونه معطيا لجلائل النعم ودقائقها

قبل هو الكسائي

فاني

فاني بالحمد الذي هو الوصف بالجميل بدل العدول من امر التسمية قال
فظهر ان التسمية لكونها ذكرا لله تجب بقدرها بوجد ما يحل
الحمد الذي هو ذكر الوصف قد رمانيد نع به ضرورة امتثال الجمع
بينهما في البداءة فيكون البدء بالحمد اضافيا قريبا من الحقيقي انتهى
وهو في الحقيقة من مادة الجواب الثاني لكن مع تحقيق وافادة
لاشتمال البسملة على مطلوب الحديثين جميعا واعلم ان الغرض
من هذه الاجوبة ان قد التعارض حاصل بما ذكر لانه
يشترط في التخلص من نقص البركة الجمع بين اسم الله وحده
ثم رايت ابن السبكي في الطبقات سلك في الجواب مسلكا غير
ما سلف حيث قال رحمه الله لفظ الحمد الوارد في الحديث اما
ان يجعل بمعناه اللغوي من لفظه وهو مطلق الذكر او خصوصه وايا
ما كان فالمامور به لفظ الذكر اما على الاول فواضح واما على الثاني
فلان رواية الحمد حيث عارضه برواية البسملة فيسقط
القيدان ويصح الاطلاق كما في رواية بذكر الله ورواية
بالشاعل الله كما ذكروا مثله هذا في روايات غسلات الكلب
ومن ثم ادعى ما عساه ان يقال هذا حمل المطلق على المقيد
فان قيل الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء
ولفظ اسم ليسا واحدا منهما من اسمائه تعالى قلت
اجيب بان تصدير الفعل بذكر اسم الله تعالى يقع على وجهين

احدهما ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله مثلا والثاني
ان يذكر لفظ دال على اسمه تعالى كاي الشبيهة قال لفظ اسم مضاف
الى اسم تعالى يراد به اسمه تعالى فقد ذكر ههنا اسمه لكن لا لخصوصه
بل بلفظ دال عليه مطلقا ثم افاد ان التبرك والاستعانة يجمع
اسمائه لعموم الاضافة واما الباقي فوسيلة الى ذكره على وجه
يؤذن بجعله مبدأ للفعل فهي من ثمة ذكره على الوجه المطلوب
ذكره ذلك كله السيد في حاشية الكشاف ثم الباء في البسملة متعلقة
بمقدر وكونه فعلا من مادة التاليف هنا ومتاخرا اول اما
الاول فلاصالة الفعل في العمل ولما في تقدير الاسم من زيادة
الاضمار قيل ولزوم حمل الصدر بحذف واما الثاني فخالف فيه
بعض النحاة وذهب الى ان تقدير ابدا اول من تقدير فعل من
مادة تلك الافعال المبدوة بالبسملة كما ولف هنا واجيب بان
الابتداء اعم من خصوصيات تلك الافعال فكان اجدر بالتقدير
كما في تقدير النحاة متعلق الظروف المستقرة عاما كالحصول ط لكون
وبان فعل الابتداء يستقل بما قصد بالتسمية من وقوعها
مبتدا بها فتفيد به او قع في العين والقول لا يفيد امرا
باسم زيد لان الامر هناك لفعل القراءة فلذا اصلي به وقدم ورد
بان تقدير خصوصيات الافعال امس بالمقام واولى بتادية
المرام فانك اذا قدرت اولف مثلا دل ذلك على تلبس التاليف

كله بالنسبة على وجه التبرك او الاستعانة وان قدرت ابدا الحاد
تلبس ابتدا التاليف بها خاصة وبوجود ما يطابق الخصوصيات
ويدل عليها وبانها الصدع بها عند عدم الاضمار كما في اقرا باسم
ربك واما متمسكه فلما يجيء تفعا قال الفاضل اليمني النحوي ان
يقدروا في الظروف المستقرة فعلا عاما اذا لم توجد قرينة
الخصوص وحيث وجدت فلا بد من تقديرها لانه اكثر فائدة
اقول وتحقيقه كما قال السيد رحمه الله ان هذا القسم من الظروف
انما سمي مستقرا لانه استقر به معنى عامله وفهم منه فكان لم
يفهم منه سوى الافعال العامة كان التقدير بها عاما واذا فهم منه
شيء من خصوصيات الافعال كان التقدير بحسب المعنى خاصا نحو
زيد في الفرس او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود
ومقيم وذلك لانحو جماعة كونها ظروفا مستقرة لان معنى ذلك
الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه
الاعراب قال ولما كان تقدير الافعال العامة هنا بطا مطردا
اعتبره النحاة وسدوا المستقر بها عامله بحذوف وعام اليمني
وقوله بما تمسك به ثانيا ان فعل الابتدا استقل اي بما قصد
بما سقناه من وجوه الرد واما الثالث فلان تقدم العمل
هنا اذا دخل في التعظيم وموافق للوجود اذ اسم السابق سابق
ودال على الاختصاص كما في اياك نعبد ومفاده هنا جعل

التاليف مقصورا على التبرك باسمه تعالى لا يتجاوزه الى غيره من الاسما
وهو قصر افراد اذا كان المخاطبون يعتقدون ان اصنامهم تشركه
لا اختصاصا لاعترافهم بالتبرك باسمه تعالى وما يعتقدونه
الى الله زلفى ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فوجب على الموحد
ان يقصد قطع عرق الشركة الاصلى واعلم ان كلا من الاختصاص
والتخصيص والخصوص يقتضى حسب مفهومه الاصلى دخول
المتاخر المقصور عليه نحو اختص الجود بزيد اى قصر عليه لا يتجاوزه
الى غيره وبعد امعان كثيرا ان الاكثر فى الاستعمال ادخالها على
المقصور وقد توجه السؤال على قوله تعالى اقرا باسم ربك حيث
قيد بتقديم الفعل فى مقام الامر بجعل الفعل مقروءا باسم ربه
واجيب بان تقديم الفعل ههنا اهم لكونها اول سورة
نزلت على القول الاصح وما ذكر من تقديم الاسم انما هو عند عدم الداعى
الى رعاية الاصل الذى هو تقديم العامل على معموله قال قيل
اسم الله تعالى اهم عند المومنين على كل حال قلت
اجيب بان اسمه تعالى من حيث هو اسمه يتعلق به
اهتمام وعناية وقد تعرض حسب المقامات عناية اخرى
كما اذا قصد الاختصاص فانه احد العنايتان قد تدركها
فى التسمية واذا اقرئت الاولى فان لم يعارضها ما هو اولى بالاعتبار
قدم ايضا والا فلا وفى قوله تعالى اقرا باسم ربك قد عارضها

العناية بالقراءة فكان اولى بالاعتبار لتحصيل ما هو المقصود
من طلب اصل القراءة ولو عكس لفات الغرض الاصلى واذا كون
القراءة مفتتحة باسم الله تعالى لا باسم الاصنام والاحق بتلوه عن
هذا المقام كيف والمخاطب ليس ممن يتوهم منه تجويز شركة
وقد اختلف فى معنى الباء المقيد هو بها الاستعانة واجيب بان
ذلك يشتمل على معنى حسن بليغ وهو ان الفعل للانسان لا يتم ولا
يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى لتنزل اسمه تعالى منزلة
الالة التى يتوقف وجود الفعل عليها ويتعدم بانعدامها وحاصله
انها تشتمل على جعل الموجود لقوات كماله بمنزلة العدم وقيل
بعد من محسنات الكلام وقيل هى بالمصاحبة والملابسة
وهى بانها اكثر استعمالا من الاول لاسيما فى العالى والاقوال
وبيان التبرك باسم الله تاديب وتعظيم له تعالى فان جعله الة فان
الالة شئ يقصد لغيره لا لذاته وبيان ابتداء التبرك باسما
الصنم كان على وجه التبرك فصنع ملاحظة ذلك فى الرد عليهم
وبانها اول سورة على ملابسة جميع اجزاء الفعل باسم الله
وبيان التبرك باسمه تعالى امر مكتوف بنهضة كل احد
من يبتدى فى اموره والتاويل المذكور فى كونها للالسة
لا يهتدى اليه الا بنظر دقيق وبيان كون اسمه تعالى
الة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه بتركيبه فقد

وضع بالأفئدة الى البشر ومن ثم قال الزمخشري ان التاء اعدل وافصح
واحسن اماته فقوله اعدل اي ادخل في لغة العرب وافصح ناظرا
الى اول الوجوه وقوله احسن ناظرا الى سائرها وانما
كسرت ومن حق الحروف المفردة ان تفتح مواتم من حركة العامل
واثره وهذا التعليل وان كان تابعا للنقض فلا ينبغي ان ينقض
فان امثال هذا التعليل كما قال بعضهم امور مستحدثة بعد
الوقوع فلما تعلل النقض وانها في مجرد مناسبات لا باس بذكرها
للتدريب في اوضاع الصرف والعدة التوقيف انتهى وطولت
في الخط عوضا عن الالف الساقطة من اول مدخولها او تفخيما
للحرف الذي ابتدئ به كتاب الله سبحانه وتعالى ثم طرد في غيره
وعبارة بعضهم وفي تطويل الباء اظهار السين وتدوير الميم
تحسين للخط ومحافظة على تفخيم الاسم تطرا الى جلالة ما اريد
به من بين اسماء الله العظمة يكبر باسماه والاسم
عند البصريين احد الاسماء التي كثر استعمالها تخففت بحذف
اعجازها وتسكين اوائلها اجتلبت همزة الوصل عند
الابتداء بها توصلا للنطق بالساكن وصير الى ما الحقها من
التغيير وطرحها وكان اجتلاب همزة لقوتها وكونها من الحلق
الحاجز والاصل سمو بدليل سمي وبعد التغيير اتبع ويستدل له
تصريفهم على اسماء واسماي وسميّ وسميت ومحو سمي كعدي

لقول العرب ما اسمها اس واشتقاقه عند هم من السمو وهو العلو
لتوافقهما في التركيب وتناسب المعنى لان الاسم رفعة للمسمى
واشادة بذكره او بالنسبة يرتفع عن حضيض الحاجة الى رتبة
الظهور ليسجل باعين البصائر ويرتفع قدره حيث جعل عند الله
ونصب العلم بازائه وعند الكوفيين اصله وسم حذفت
الواو وعوض عنها همزة الوصل واشتقاقه من السمة وهي
العلامة فالوزن قبل التغيير فعل وبعده اعل وقيل لا حذف
ولا تعويض وانما ابدل من الواو همزة كما وانشاء ثم كثر استعماله
فعوملت همزته معاملة همزة الوصل فالوزن بعد الابدال
فعل وابعد من هب بقلة الاعلال بالنسبة للاسلف واعتذر
عن التصريف السابق بان فيه قلبا مكانيا والاصل اوسام
او اسم ووسم ووسّم وردّ بان الهمزة لم تعهد داخلة على
ما حذف صدره في كلامهم كجاء وعد حيث قالوا عدة دون اعد
كلان ما حذف عجزه نحو ابن واست والقلب بعيد لعدم
اطراده في تصاريف الكلمة وكلان الاصل وعنه سنة وجهة
ولغاته سبع اسم وسمو بضم فسكون وسِمٌ بكسر فسكون
قال باسم الذي في كل سوره سمه وقد جمعها بعضهم بقوله
في الاسم سبع لغات كلها سمعت ... وابنى قد نظمت الكل مرتجلا
اسم بضم وكسر مع بهما ... وفي سمى ثلاث حبذا مثلا

حرر هذا الاسم اي ما صدره
من تحقيق شريف وتحرير لطيف
انتهى من الشيخ شمس الدين الاخنجي

قال السيد رحمه الله تعالى في توجيه الثالثة والرابعة ما حاصله
انه استغنى عن زيادة الهمزة بتحريك الساكن في الابتداء وجعل
الدرج تابعا له فحرك فيه أيضا ثارة بحركة بالكسرة لانه
الاصل في تحريك الساكن ولانه حركة الاصل الذي هو سُمْ
وثارة بالضم ليتجانس نقصان لامه ولانه حركة أصله أيضا
الذي هو سُمُوٌ بضم السين الثاني ولم يكتب الالف على ما هو وضع
الخط وهو ان الاصل في كل كلمة ان تكتب على صورة لفظها بعد
الابتداء بها والوقف عليها لكثرة الاستعمال وطولت الباء
عوضا عنها على ما سلف قال الفراء وحدها مختص باسم الله
وبالبناء فلا تحذف في غيره كما اسم ربك ولامع غير الباء كما في
ليس اسم كاسم الله وقال الاخفش لا تختص ذلك
باسم الله بل يجوز في غيره بسم الرحمن وباسم الخالق اشتهى
وقال البيضاوي وغيره وابتدئ باسم الله دون بالله
لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للعرف سم اليمين
واليمن الثاني والله اصله الاله حذفت همزته لكثرة
وعوض عنها حرف التعريف بدليل قطع الهمزة في قولك
يا الله ثم ادغم وفخم على ما سيأتي فان قلت هل
الحذف المذكور قياسي قلت لا بدليل وجوب التعويض
والا دغام ولو كان قياسيا لما وجب كما ان حكم الثابت

وقال

وقال ابو البقاء حذفت الهمزة على غير قياس التخفيف قال السيد
فعليه يكون لزوم الحذف والتعويض مع الادغام من خواص
هذا الاسم الذي تمايز به عن نظائره امتياز مسماه عن
سائر الموجودات بالايجاد الاصيل وقولنا وعوض عنها حرف
التعريف اي الالف واللام على ما هو مذهب الخليل وجماعة
يظهر قطع الهمزة لانها جزء العوض من احرف الاصل او
اللام الساكنة وحدها الا ان الهمزة لما اجتلبت للنطق
باللام حركت بحركة ما عوضت اللام من حرف متحرك
كان للهمزة مدخل ما في التعويض ولا يلاحظ معها شائبة
التعريف اصلا حذرا من اجتماع معرفين وفي غير الله اجري
الحرف على اصله فان قلت قد اشتهر ان وجه
القطع كرهها وصيرورتها كالجزء قلت يرده قولهم
في السهو ذيا التي حيث لم يجز قطعها مع انها جزء مضمحل
عنها معنى التعريف وما ذاك الا ان المحافظة على الاصل وجلبه
ما لم يعارضها موجب اقوى كالتعويض فيما نحن فيه واعلم
ان العقل الحاكم هو ان ذات الله تعالى وصفاته لا تحتاج
بانوار العظمة واسرار الجبروت كذلك تجري الفاظ الله
الدال على تلك الذات المقدسة كانه مسمى بتلك
الاسماء بل تلك الانوار محارة العقول في دركه كما حارت في ذكر

منها ع

فلذا جاز قطعها وانما اختص
القطع بالله لانه فيه يختص
الحرف للعوض منه ع

انظر وجه
استشهاد
الزمخشري
مع الاشارة
ورد الاشارة
مع الجمهور

يجوز في تابعه الا يكون استفاده
تبعيته بانه سبب وجود المتبوع في
نفس الامر فيما نحن فيه كون
الفعل اشتق منه التعريف
الفعل الجلالة ويجوز ان يكون
بانه هو اشتقاق له كما يقال
بان يسمى والد ابنه من حيث
التعجب فيها لمغارة تناه
في ابنه الشوط عليه فاعرف

سماه واختلفوا الجمهور السيد رحمه الله اسم سرياني هو اعجمي
اسم او صفة علم او غير علم مشتق او لا وهم اشتقاقه وما اصله
انتهى يقال اصله لاها بالسريانية ثم عرب بحذف الالف
الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وقيل هو اسم علم عربي
غير مشتق واليه ذهب الخليل والزجاج وقيل انه وصف
في اصله مشتق لكنه لما غلب عليه سبحانه بحيث لا يستعمل
في غيره وصار كالعلم مثل النجم والعقبة اجري مجرى العلم في اجراء
الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة
اليه وهو ما اختاره البيضاوي واستدل بانه دائة المعبود
من حيث هو من غير اعتبار امر اخر معها غير معقول للبشر
فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ لانه كوضع على مجرد الذات لما افاد
ظاهر قوله تعالى هو الله في السموات معنى صحيحا واجيب
عن تمسكه الاول بانه لا يجوز ان تعرف الذات بوجه
يوضع لها اسم فان علم الواضع بكنه الحقيقة ليس شرطا
في الوضع سلمنا لا نجوز ان يكون الواضع هو الباري سبحانه
وعن الثاني بجعل الجار متعلقا بعلم والجملة خبرية بان
او هي الخبر والله علم والذي اختاره صاحب الكشاف انه
اسم علم مشتق وانه ليس بصفة في اصله بل هو في اصله
اسم جنس ككتاب وامام يقع على كل معبود حق او باطل

جعله لاهاي
بالف فاللام
سحبا الهمزة
عند الحق

عند الوضع ج

تم

ثم غلب اي بعد تعريفه على المعبود بحق اي على الذات المخصوصة
فصار علما لها بالغلبة بتصرف الهاعند الاطلاق كالنجم والعقبة
والكتاب وسائر الاعلام الغالبة ثم اريد تاكيد الاختصاص
بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله بحذفها مختصا بالمعبود
بالحق لا يطلق على غيره قال السيد رحمه الله في حاشية
الكشاف قال له قبل حذف الهمزة وبعدها علم لشئ الذات
المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق النجم
على غير الثريا وبعدها لا يطلق على غيره اصلا قال وربما
يخصم ان مراد صاحب الكشاف من غلبته على المعبود بحق انه
غلب على هذا المفهوم الكلي الذي هو اخص من معناه الاصلي
وهو مطلق المعبود وانه اراد باختصاصه بعد الحذف بالمعبود
بالحق انه اختص بذاته تعالى على ما له واستشهد له لكذ تنكير
الحق في الاول وتعريفه في الثاني واعتذر عن تشبيهه بالنجم
وغيره من الاعلام بان التشبيه ليس في العلمية بل
في مجرد العلمية سواء انتهت الى حد العلمية ام لا وزيفه
السيد في الحاشية المذكورة بما يعرف مما سمعتها واختار
ان تعريف الحق وتنكيره في عبارة الكشاف بحسب تفنن
اذ التقرير ذكرنا ان الزمخشري قد استدل على كونه
في الاصل اسما لا صفة بما نصه فان قلت اسم

حرر ان الطلاق على غير معين او ما يصح
تعيينه الطلاق فيه ان كان كما ذكره الشيخ فليراجع
فيه ود ان يتعلم فليراجع

هو او صفة قلت بلى اسم غير صفة الا ترى انك تصفه
ولا تصف به لا تقول شئ اله وتقوله للواحد اضافة صفة
تعالى لا بد لها من موصوف تجرى عليه فلو جعلتها كلها صفات
بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال الثانى وتحقيق
الاول ان الاسم قد يوضع لذات معينة باعتبار معنى معين
يقوم به يكون مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ معها
خصوصية اصلا ومن صفة معينة ليصح اطلاقه على كل
متصف بتلك الصفة ومثل ذلك يسمى صفة وقد يلاحظ المعنى
المعتبر فيه سر مصحح للاطلاق كالمعبود مثلا ويلزم ذكر
موصوف معه لفظا او تقديرا تعينا للذات التى قام بها
المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شئ من
المعانى القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة قطعا
كفرس وابل وقد يوضع لها ويلاحظ فى الوضع معنى له نوع
تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى
خارجا عن الموضوع له وسببا باعثا للتعبير الاسم بازائه
كاحمر اذا جعل علما للذات فيه حمرة الثانى ان يكون ذلك
المعنى داخلا فى الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى
مخصوص كاسماء الالهة والزمان والمكان وهذان القسمان
ايضا من الاسماء المعتبر فيها امر ما للتسمية لا مع

للاطلاق

للاطلاق فلا يطرد ان فى كل ما يوجد فيه ذلك المعنى يطلق
صفة لشئ لكن ربما يشتبهان بالصفة والخبر انه
استثنى بها الاسم المعتبر فى الوضع داخلا فى مفهوم كل منهما
ومعيار الفرق انها ليست صفات ولا يوصف بها على تلك الصفة
وحينئذ فى الاستعمال الاله واحد ولا يوجد شئ الهة مع
كثرة دورانه على الالسنة عرف انه من الاسماء دون الصفات
ويعتمد احكم كتاب وامام وسائر ما اعتبر فيه العالمية مع خصوصية
ما للذات واما الدليل الثانى فقد اعترض عليه تارة بانهم
قد صرحوا بان الاسد لاذى الاله ومن الجائز ان يكون الاله صفة
ويكون اسم الذات ما يلزم ذكر صفاته غير جارية على موصوف
واخرى بانه لم لا يجوز ان يوضع لذات الشمس باعتبار قيام
معانى بها الفاظا لا يوضع لخصوصية الذات اسم ولا استحالة
فى ذلك وانما المستحيل وجود صفات من غير ذات موصوفة
بها واجيب عن الاول بان الله هو الاله حذفت الهمزة
فان كان الاله صفة كان الله ايضا كذلك وان عرض له الاسمية
بتعبير وضع علما والمقصود ان الهالوكان صفة لم يكن لله
ايضا اصل الوضع اسم يجرى عليه صفاته وعن الثانى
بمنع ان الهالوكان اسما لم يكن لله ايضا فى اصل الوضع
اسم له بل للمعبود مطلقا فالحذر مشترك وعن الثانى

الله ثم قال ولكذا ان تقول الصغير في قول الزمخشري اسم هو اوصفة
راجع الى الله تعالى الا انه سن اسميته في الدليل الاول بعني
الوصفية عن اصله وفي الدليل الثاني بعني الوصفية عنه حال
اطلاقه عليه سواكان اسما في اصله ام صفة فيندفع الاشكال
بحذ آخره وانتهى فان قلت قد استفد مما سلف
ان لهذا الاسم الشريف اشتقاقا ناسوا كان في الاصل صفة
ام اسم جنس فحم استقاقه قلت هو كما قال البيضاوي
من الم الاهة والوهة والوهية بمعنى عبد عبادة قدا
ابن عباس ويدل عليه والاهتك اي عبادتك ويدل من
الله اذ لا يجر لان العقول متحيرة في معرفة ذاته وما يجوز عليه
من اسمائه وصفاته واليه ذهب الزمخشري ويدل من
الله ال فلان سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره
والارواح تسكن الى معرفته ويدل من الله اذا نزل من امر
نزل به لان العباد يفزعون اليه ويدل من الله الفصل اذا
اولع بامه لان العباد يولعون بالتضرع اليه في الشدائد
ويدل من وله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه
فقلبت الواو همزة لاستقبال الكسرة عليها استقبال
الضمة في وجوه فقيل الها على ابدال وبرده الجمع على
الهة وذو الهة والحاصل ان الله على هذا يعني مالوه اي

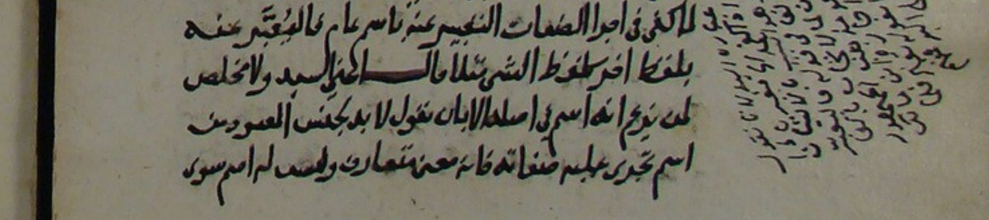

قال المراد من الاستحالة مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فان
الاستقراء دل على ان كل حقيقة توجه الاذهان اليها والى تسميتها
فيما بين اهل اللغة قد وضع لها اسم تجري عليه صفاتها واحكامها
والى ذلك اشار بعض المحققين حيث قال اذا كان الله صفة
وسائر اسمائه صفات بلزم ان العرب لم تنطق بشيء من الاشياء
الاستم ولم تسم خالق الاشياء ومبدعها هذا المحال ويحتمل السيد
ايضا بانه ان اراد ان الله اسم لذاته تعالى لا يقصد بهذه الصفة
حال اطلاقه عليه كما هو الظاهر من عبارته تقديم كلامه والاجدى
ان يقال الجواز ان يكون صفة في اصله ثم صار علما وان اراد انه اسم
في اصله فالمسئلة مشكل لما عرفت من ان الهاء سواء جعل اسما ام صفة
ليس موضوعا بازاء ذاته تعالى فلو كان الاختصاص العارض
للاسم العام كافيا في تسميته تعالى في اللغة كان الاختصاص العارض
للصفة كافيا بنسبتها الا بتقال الاسم قبل الاختصاص بمعنى
ان يطلق عليه تعالى صفاته خلال الصفة قبل اختصاصها
تبقى الصفات صفة غير جارية على موصوف لا يقال
لا كلي في احد الصفات التي عبر عنه باسم عام والمعتبر عنه
بلفظ آخر بملفوظ الشيء مثلا مالك الملك السيد والمخلص
لم يزعم انه اسم في اصله الا بان يقول لا بد لجنس المعبود من
اسم تجري عليه صفاته فانه معنى متعارف وليس له اسم سوى

معبود او بمعنى مألوه فيه اى متحير فيه وتمد الباء فان قلت
الزاما استقاق الفعل والصفات من المصدر كيف تلت ان
الباء وجهه السابقة تشتق من الافعال قلت المراد من
مادة تلك الافعال مصادرها وهادون انفسها غاية الامر انهم
اختاروا صيغة الماضى على المصدر لكونه هو المنبىء على الحروف
المعتبرة فى الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج والقبول لا تشتمل
على حروف لا تعتبر فيه فان قلت هل يقصد بلفظ الله
اطلاقه عليه سبحانه الدلالة على معنى المعبودية او الحيرة ويخرج ذلك
ما سلف قلت قال السيد لا لانه علم لما يقصد به الا الذات
انتهى تتمة قال بعضهم ليس بيان الاصالة مغنيا عن
بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال اللفظ اصالة والى
معناه بعد سوالهما فى الاصل والفرع متحدان الا والثانى
ينظر فيه الى اعتبارها اصالة سو يحتاج لام هذا الاسم الشريف
اذ النفع ما يتعلق اولا بنظم طريقة فى اللغة مطردة وقد يطلق
وحذف الفم لحن تفسد به الصلاة ولا تنعقد به يمين
ويقد جا الضرورة فى الشعر

لا الا باركا الله فى سهيل اذا ما الله بارك فى الرجال

الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان صيغتا للمبالغة
من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم او ردان

الصفة

الصفة المشبهة لا تشتق الا من لازم واجيب بان الفعل اللازم
قد يجعل لازما لتلك الفوائد فيحول الى فعل بالضم ثم يشتق
منه على ان سيبويه قد نص على ان الرحيم صيغة مبالغة فى قولهم
هو رحيم فلانا وعليه فلا اشكال فى الرحيم قال الزمخشرى
فان قلت ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها
العطف والحنو ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها قلت
هو مجاز عن انعامه على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته
ورق لهم اصابهم معروفه وانعامه كما انه اذا ادرته
الغاطفة والقسوة تعنف بهم ويمنعهم خيره ومعروفه
انتهى وقوله ومعناها العطف والحنو اراد اليد النفسانى
ان الشفقة والرقة وذلك من الكيفيات التابعة للمزاج
والله سبحانه منزه عنها وقد اراد اليد الجسمانى اى
الانعطاف والانحناء قال السيد ولسد يعنى بانه ليس
معنى الرحمة وان كان منشأها المعناها ومسبباته ومدلولا
لبعض ما يلائمها فى الاشتقاق كالرحم التى وقوله مجاز
عن انعامه اى مجاز مرسل فان الرحمة والرقة سبب الانعام
ولو جعل مجازا عن ارادة الانعام جاز فان الرحمة سبب
الارادة اولا وبواسطة الارادة للانعام ثانيا وعلى هذا تكون
الرحمة من صفات الذات كما انها على الاول من صفات

الافعال الدوام عنف هو بالضم والتحريك من العنف وهو
ضد الرفق ثم الرحمن البالغ من الرحم وعبارة الكشاف
وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم قال السيد رحمه الله
تلك المبالغة اما بحسب سعة الرحمة للدارين واختصاص الرحيم
بالدنيا مما ورد عن السلف يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا
واما بحسب كثرة افراد المرحومين وقلتها مما ورد عنهم
ايضا يا رحمن الدنيا ورحيم الاخرة لان رحمة الدنيا تعم المؤمن
والكافر واما بحسب جلالة النعم ودقتها والمدعى في عبارة
الكشاف المبالغة ان في الرحمن مبالغة ليست في الرحيم فيصدق
برحمة زائدة بوجه ما فلا ينافيه ما روي من قولهم يا رحمن
الدنيا والاخرة ورحيمهما لجواز ان يراد بهما جلائل النعم
ودقائقها انتهى ومن الادلة ايضا على الابلغية القول
الدائر بين العلماء ان زيادة المباني تدل على زيادة المعنى قال
الزمخشري وقد اطبق على ذلك فحول علماء العربية انهم يستنبطون
بزيادة مباني الابنية على الحذف وهو مركب خفيف ليس
في ثقل محامل العمران تقلت في طريق الطائف لرجل
منهم ما اسم هذا الجمل اورت المحمل العراق فقال السيد
وما اسم الشقدف قلت يل فقال هذا اسم الشقدف
فزاد في الاسم لزيادة المسمى انتهى وقد تقتضي القاعدة

الذكورة

الذكورة بحذر وفاعل ابلغ من حاذر واجيب بان الشرط
في ذلك بعد تلاقي الكلمتين في الاشتقاق انحاد معناهما التي كصيد
وصديان وعمرت وعمران وفرح وفرحان كل صفة مشبهة
بخلاف حذر وحاذر فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل
وبان القاعدة اكثرية لا كلية وبان حذرا انما كان ابلغ لالحاقه
في الثبوت بالامور الجبلية كشره ونهم وفطن وذلك لا ينافي كون
حاذر ابلغ بوجه اخر فجاز ان يدل على زيادة الحذر وان لم
يدل على ثبوته وللروم قال قلت حيث بينت ان الرحمن
ابلغ من الرحيم فلم قدموا القياس يقتضي الترقي من الادنى الى
الاعلى نحو فلان عالم بحر وحواد فياض قلت اجيب
بان الرحمن لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول
ما خرج منها فيشمل كالنتف والزغيب واضافه ان الابلغ
اذا كان احق بما هو به وكان مشتملا على مفهومه تعين هنا كما
طريق الترقي اذ لو قدم الابلغ كان ذكر الاخر عاريا عن الفائدة
كما في التالي المذكور فان النحرير والفياض يشتملان
على مفهوم العالم والجواد مع زيادة واما اذا لم يكن
الابلغ مشتملا على مفهوم الادنى كالرحمن والرحيم اذ اريد
بالاول جلائل النعم وبالثاني دقائقها جاز سلوك كل واحد
من طريقي التتميم والترقي نظرا الى مقتضى الحال ولقائل

المنظور اليه بالقصد الاول في مقام العظمة والكبرياء جلا مل
النعم واصولها وجودها فانها خدم الرحمن واردف بالرحيم ليكون
كالتتمة تنبيها على ان الكل منه والعناية سبحانه وتعالى
شاملة لذوات الوجود كي لا يتوهم ان محقرات الامور لا تليق
بدائه فيحتشم من سوالها وبان الرحمن لما ناسب اسمه العلم
من جهة الاختصاص به تعالى كان تقديمه اولى وبانه قدم
في البسملة الشريفة المبدوء بها كتاب الله تعالى المحاطة على
رؤس الاي ثم استقر الامر على وفقها قال الزمخشري والرحمن
من الصفات الغالبة كالدبران والعيوق والصعق لم يستعمل
في غير الله كما ان الله تعالى من الاسماء الغالبة التي ومراده
فيما عدا الصعق العلم التقديري او مقتضى القياس
كما قال السيد استعماله في غيره تعالى لان معناه بليغ الرحمة
وحيث اختص به ولم يستعمل في غيره كما نص عليه من
بين ما اقتضى القياس اطلاقه عليهم وكذا اعلمية الدبران
والعيوق تقديرية اذ لم يستعملا في غيرهما بين الكوكبين لكن
لما اعتبر فيهما معنى الدبور والعوق كما مقتضى القياس
ان يستعملا في غيرهما ايضا وحيث اختصا بهما علمين
لهما وكانا غلبا عليهما اعلام الصعق فان يجعلنه
تحقيقية ومن اجل انقسام العلمية الى التقديرية

والتحقيقية

والتحقيقية نراهم يقولون العلمية اما بالتطرق القياس
والاستدلال واما بالتطرق الواقع والاستعمال فان لك
الرحمن صفة لانه يوصف به ولا يوصف والان المفهوم
منه بليغ الرحمة كما سلف وقد اختص به تعالى معنى
ومتعارفا ليسد بعلم قطعا فكيف ستتمه الزمخشري بالا
التي للمرتبة اللام قلت اجيب بان غرضه من
التشبيه الاشتراك في مطلق العلمية والاختصاص
سواء كانت تحقيقية ام تقديرية مع اللام ام بدونها على
وجه العلمية او الوصفية وكذا علمية الجلالة الشريفة
تقديرية اذ اصلها الاله فاقتضى القياس صحة اطلاقه
على غيره كما صلم الا انه لم يطلق الا عليه تعالى قال
السيد رحمه الله وقد يقال هذه العلمة من اول وضعها
الى ان صارت علما اسم واحد فاردفها الزمخشري في مقابلة
الرحمن وحكم عليها بالعلمية التحقيقية في الجملة وذلك
لانصافها في بعض اطوارها اعني قبل حذف العمدة
واما الحكم بالاختصاص وعدم اطلاقه على غيره تعالى
فانما هو في مقابلتها مقيدة بوجودها التي ولا يشكل
على ما تقرر من الاختصاص في الرحمن قول بني حنيفة
مسيلمة رحمن اليمامة وقول شاعرهم

وانت غيث الورى لازلت رحمانا

لان ذلك من تعنتهم وتعرضهم حيث بالغوا فيه حتى خرجوا عن طريق اللغة والتعنت طلب الابقاء في امر شاق واما ان يراد به ابقاء بعضها او ابقاء كل واحد بقسم في ذلك واحد احد الرجحين من الاقوى صرفه ورجحان الاظهر عند الزمخشري وجماعة عدم الصرف قياسا على اخواته من بابه اي من فعل بالكسر فان كل فعلان من هذا الباب سعطشان وغرثان فانه غير منصرف لايقال هو منقوص من ندمان فانه فعلان من ندم وهو منصرف لانا نقول الماخوذ من ندم معنى النادم غير منصرف كسكران وموئنته ندمى كسكرى واما الذي هو منصرف وموئنته ندمانة فهو من النادمة التي هي الخمر بمعنى المندم وفعلى نادم لايندم فلا يوجد فعلان من فعل بالكسر الا غير منصرف فان قلت قد تشترط في امتناع صرف فعلان ان يكون فعلان فعل واختصاص رحمن بالله يمنع ان يكون فعلان فعلى فلم تمنعه الصرف قلت قد سال ذلك صاحب الكشاف واجاب عنه بان اختصاصه كما حظر ان يكون له موئنث على فعلى فقد حظر ان يكون له موئنث

(حاشية على الصحاب حفظه الله)

على فعلانة قال فادن لاعبرة بامتناع التاء من الاختصاص العارض وجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على نظائره اقول وتحقيق هذا الجواب وايضاحه ان اشتراط وجود فعلى لمنع الصرف انما اعتبر ليتحقق امتناع فعلانة اذ بامتناعها يتحقق مضارعة الكلمة الالف التانيث في عدم قبول التاء والاختصاص العارض كما منع وجود فعلى منع وجود فعلانة فان نظر الى امتناع فعلى وجب ان لا يمنع صرفه لان وجود فعلى هو الشرط للمنع ومناط الحكم في الظاهر وان نظر الى امتناع فعلانة وجب ان يمنع صرفه لان امتناعها هو مناط الحكم في الحقيقة الا انه لخفائه جعل وجود فعلى امارة عليه ومناط الحكمة فاعتبار الاختصاص يوجب ان يكون ممنوعا من الصرف وغير ممنوع منه وهو محال فوجب ان لا يعتبر امتناع التانيث اي امتناع فعلى وامتناع فعلانة بسبب الاختصاص العارض وان يرجع الى اصل هذه الكلمة قبل الاختصاص ويتصرف حالة العلمية وذلك بالقياس على نظائرها من بابها اي فعل بالكسر كما سلف فان الكلمات كلها ممنوعة من الصرف لتحقق وجود فعلى علم ان هذه الكلمة ايضا في اصلها مما يتحقق فيها وجود فعلى تمنع الصرف ايضا

ده احقه السيد الجرجاني رحمه الله قال وقيل ان المراد
بباب فعلان صفة مطلقا وحينئذ يقال فعلان الذي
مؤنثه فعلى اكثر من فعلان الذي مؤنثه فعلانة والفرق
انما يلحق بالاعم الاغلب انثى وعلى هذا الاخير اقتصر
البيضاوي وتحت فيه الرضي بقوله وللخصم ان يقول
الصرف اولى لانه الاصل فيتمسك فيما يشك فيه على
صرفته العرب لا وقال السعد التفتازاني في بحث
الجمع بينهما لجواز الامرين جميعا والاعمال في الجملة اولى من
الاهمال بالكلية وقال السيد وقد يقرر الجواب
ايضا بان هناك مذهبين اشتراط وجود فعل واشتراط
انثى فعلانة ولا ترجيح لاحدهما على الاخر فوجب ان لا يعتبر
انثى التانيث لاحد الا ختصاص والا يلزم ان لا
يحكم بالصرف والاسم نقادا عن التحكم فتعين الرجوع
للاصل اقول حال الاختصاص وحده الشرط على
مذهب وانتفى على الاخر تعارضا وتساقطا فيصار
الى اصل الاختصاص انتهى **خاتمة** في تخصيص
التسمية بهذه الاسماء الشريفة اعلام للعارفين بان
السبحق لان يتبرك ويستعان به في مهمات الامور
هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها واجلها

جليلها

جليلها وحقيرها فيتوجه بكليته الى جنابه المقدس
ويشغل قلبه بذكره عن غيره وقوله **الحمد لله**
فيه بلغات مباحث الاول في بيان حقيقة الحمد
وما يتبعه الثاني في اعراب الجملة وما يتبعه الثالث
في بيان معنى اللام الداخلة على الحمد وما يتبعه اما
المبحث الاول فلهم في تعريفه لغة عبارات متغايرة
اشهرها واجمعها انه الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
قال السيد في حاشية الكشاف هو الذكر باخير
انتهى وفي الجمل هو الكلام الجميل انشئ ومن ثم اورد على
التعريف ان قيد اللسان متدرك لان الثناء لا يكون
الا به ولا يرد حمدت الله فعلت كذا عليك اذ ما انيت
على نفسك لانه على المجاز وقصد المشاكلة واجيب اولا
بان اختصاصه غير مجزوم به لان المشهور من الصحاح
ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه ان
الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا وثانيا
بانا لا نسلم اختصاص الذكر والكلام باللفظي وان سلمنا
فقاعدة ذكر اللسان بيان الواقع والتوطئة للتصوير
بين الحمد والذكر وبيان النسبة بينهما ودفع احتمال

التجوز باطلاق الشاعل على ما ليس باللسان بحار اما قلت
حيث استفيد من كلام السيد وصاحب الجمل ان الشا
خاص بالجميل وهو كذلك على الاشهر فيما الجواب عن حديث
مر بحنازة فاثنوا عليها خيرا فقال مرت باخرى فاثنوا عليها شرا
قلت هو على المجاز وقصد المالكية تطبيره بما سلف
فان قلت سلمنا عدم اختصاص الحمد اللغوي باللسان
قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان
له قلت الاستعمال كذا هو من قبيل المجاز والمعنى
وان من شئ الا يشهد عن لوازم اللسان وتوابعه
الحدوث بلسان الحال حيث يدل بامكانه وحدوثه على
الصانع القديم الواجب لذاته ولكن لا تفقهون تسبيحهم
ايها المركبون لاحالكم بالنظر الصحيح الذي به يفهم تسبيحهم
ويجوز ان يحمل التسبيح على الشرعي عن اللفظ والدلالة
لاستناده في صدر الآية الى ما يتصور منه اللفظ والا
يتصور منه فان قلت فحمد الله سبحانه وتعالى
لنفسه القديمة لا يتناوله التعريف قلت لانه
للحمد اللفظي ومن راعى تعريفا شاملا للحالي كما قال
بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات
الكمالية وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل وهو

اقوى لان الافعال التي هي اثر السجادة تدل عليها دلالة
عقلية قطعية لا تتصور فيما تخلف بخلاف الاقوال فان
دلالتها عليها وضعية قد تتخلف عنها كما لو قالها
ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته القديمة
وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على امكنان
لا تحصى ونصب عليها شواهد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف
عن صفات جماله واظهر شواهد الآلاء قطعية تفصيلية غير
متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها دلالة
تتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال
سيد البشر صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك اشبه وهو تقييس بالغ في الحسن الا ان قوله وقد يكون
بالفعل وهو اقوى يجب حمله بقرينة مثال السجادة على الفعل
الذي يلزم الدلالة على الاتصاف بما ذكر وبسببه وذلك لانه
قد ورد في الحديث الشريف الحمد راس الشكر ما شكر الله من
لم يحمده يدل على ذلك الزمخشري والبيضاوي والسيد بما نصه
واللفظ للسيد ان الشخص اذا انس على المنعم بما يدل على
تعظيمه واكرامه لم يظهر منه شيء من ظهور الكمال وان اعتقد
وعمل فلم يعد شاكرا الا ان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف

عنها لما ان كفر انها اخفاؤها وستر هاو ستر هاو الاعتقاد امر
حق ونفس وعمل الجوارح وان كان ظاهرا الا انه يحمل خلاف
ما قصد به فاكد اذا اتت لاحد تعظيما له يحمل القيام امرا
اخر اذا لم ينعبن للتعظيم واما النطق فهو الذي يفصح
عن كل امر حتى ويحل كل مشكل ولا اصال له بل هو ظاهر
في نفسه ومبين لما اريد به وضعا فلما ان الراس اظهر الاعضا
واعلاها وهو اصل لها وعمدة بقيتها كذلك الحمد اظهر انواع
الشكر واشهرها واد لها على حقيقة الشكر اعني الابانة عن
النعم حتى اذا فقد كان ما عداه بمنزلة العدم انتهى وقولنا
على الجميل الاختياري معناه لاجل الفعل الجميل الاختياري تعليل
تعليلية وهذا الفعل المرصون بما ذكر هو المحمود عليه
واما المحمود به فسياتي ما يفيدك انه لا يشترط فيه
الاختيار وقد ذل علم في التعريف بلفظ الشان فانه الذكر
بالخير والكلام الجميل كما سلف فيصير معنى التعريف ان
الحمد هو الوصف بالجميل لاجل الفعل الجميل الاختياري
فيكون الحمد مختصا بالفاعل المختار بخلاف المدح فانه يعم
الاختياري وغيره يقال مدحت اللولوة على صفائها
ولا يقال حمدتها ومن ثم اختير الحمد على المدح ليتعلم
بالاختيار واما اختياره على الشكر فليعم الفضائل والفواضل

وحالف الزمخشري فجعل المدح مرادفا للحمد حيث
قال في الكشاف الحمد والمدح اخوان وهو الثناء والنداء على
الجميل من نعمة وغيرها تقول حمدت الرجل على انعامه
ومدحته على حسنه وشجاعته انتهى قال السيد في حواشي
الكشاف اخوان اي مترادفان وقيل اراد الاخوة في الا
الكبير وهو الاشتراك في الحروف الاصول من غير ترتيب
مع اتحاد في المعنى وتناسب فيه كالجذب والجبذ والجمد
والمدح او في الاكثر بان تشترك في اكثر الحروف وتتناسبا
في الباقي مع الاتحاد او التناسب في المعنى كالسهو واللهو والعلق
والعلك لان الحمد مخصوص بالجميل الاختياري والمدح يعمه
وغيره وزيان المصنف يعني الزمخشري صرح في غير
قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان بان المدح لا يكون
بفعل غير اختياري وتاول التمدح بالجمال وحسن الوجه
اي بدا لانتهاء على الافعال الجميلة فالمدح عنده مخصوص
بالاختياري ايضا قال وانما ترك ضد الاختياري وتفسير
معنى الحمد اما اعتمادا على الامثلة فانها اختيارية
واما لانه اراد الفعل الجميل وهو بالاختيار بقوله
يعني الكمال من نعمة اي انعام بنعمة انتهى واورد
عليه الجميل انه اذا اثنى على طالم على ما فعله من نهب

قوله هم

شقاوة

الاموال وبذل الانفس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر
انه حد بدليل ذم الحامد لان حده ان يقع في محله مع ان ذلك
ليس على الجميل واجيب بمنع كونه حدا وان سلم فنمنع
ان المراد الجميل ولو عند الحامد وعلى هذا الاختيار انه يلزم
عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة
والارادة سواء جعلت عين ذاته المقدسة او زائدة عليها
لان تلك الصفات المقدسة ليست بافعال ولا يوصف
ثبوتها بالاختيار واجيب بان ذاته المقدسة
لما كانت كافية في ثبوت تلك الصفات الشريفة تنزلت منزلة
افعال اختيارية يستقل بها فاعلها وناقش بعضهم فيه
بقوله حاصل هذا الجواب دفع فساد العكس بارتكاب
مجاز في التعريف من غير قرينة فتحف الايراد اذ يتنقل
من فساد العكس الى المراد قال فالمخلص جعل التعريف
لحمد المخلوق خاصة وان يعرف حمد الله سبحانه وتعالى
بانه وصفه سبحانه وتعالى بصفاته وافعاله كما جرى
عليه المتعقبون انتهى واجيب ايضا عن اشكال
الحمد على الصفات بانها ملكات ضد الافعال اختيارية
كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه بعد
اختياري في الملكة انتهى وقد يناقش فيه بمثل ما سلف

فان

فان قلت اين ما وعدت به من ان المحمود به
لا يشترط ان يكون اختياريا قلت قدمر ان الحمد
في شرح المطالع بانه الوصف بالجميل على جهة التبجيل قال
السيد رحمه الله في حاشيته عليه ثم الجميل ان تناول الاختيا
وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد مرادفا للمدح والحق عليه ان
يقال مدحت الكمولة على صفاتها ولا يقال حمدتها
وان خص بالاختياري لزم ان لا يكون حمده تعالى بصفاته
الذاتية حمدا له وقد يجاب بانه متناول لهما معا
لكنه محمود به ولا يدعانا من اعتبار قيد زائد وهو ان
يكون ذلك الوصف بازاء اختياري هو المحمود عليه
من نعمة او غيرها فيختص الحمد بالفاعل المختار دون
المدح اذ يجوز ان يكون الممدوح عليه كالممدوح به مما ليس
اختياريا فان قلت اذا وصف الشخ بالشجاعة
والقدرة الكاملة مثلا لاجل انعامه كانت الشجاعة
محمودا بها والانعام محمودا عليه واما اذا وصف
الشجاع بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه قلت
تلك الشجاعة من حيث كان الوصف بها ملكات محمودا
بها ومن حيث قيامها محلها ملكات محمودا عليها فهما
متغايران هاهنا بالاعتبار ولهذا يقال وصفته بالشجاعة

لاجل كونه شجاعا قال ومنهم من منع صحة المدح بما ليس
اختياريا وجعل مثال اللؤلؤة مصنوعا لا عبرة به وأما
الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقيل هو خطأ من
الجمهور وقيل هو مؤول بدلالته على الأوصاف الجميلة كما قال
حد الصورة يدل على حسن السيرة انتهى كلام السيد سقناه
مع طوله لنفاسته وكثرة فوائده وقوله والحق عليه أن
يقال الخ أي فليس الترادف فارضا النفع وقوله من حيث
قيامها محلها لا كما يجود عليها الخ قال الشجاعة ملكة
نفسانية غير اختيارية وذلك بناء على ما عزي للمجود عليه من
قيد الفعل والاختيار لأنا نقول كما تطلق الشجاعة
على الملكة المذكورة كذلك تطلق على آثار تلك الملكة كالخوض
في المهالك والاقدام في المعارك وهذا الثاني هو المراد هنا
نعم هذا الذي حاوله رحمه الله قد يشكل عليه ما لو
وصف الباري بصفاته القديمة من حيث اتصافه بها
فإن اعتذر بأن الذات القدسية كافية في تنوعها
بها الخ أو بأنها مبدئ لأفعال اختيارية فقد رجع الى الجوابين
السالفين انتهى وقوله ومنهم من منع صحة المدح
بما ليس اختياريا لظاهر التعليل الباء للسببية
أو بمعنى على فيكون ما واقعا على الممدوح عليه وكذا الكلام

على الباري قوله بصباحة الخد وفي نظير هذا الكلام السالف
عن حاشية الكشاف بتعين فيما ما ذكرنا الان عدول
السيد من ذلك اثبات الترادف بين المدح والحمد بان يكون
قيد الفعل الاختياري معتبرا في كل كما سلف في حاشية الكشاف
والذي حاوله في حل حسنة ندى المطالع اعتبار ذلك في المحمود
عليه خاصة فيجب ان يكون المدح كذلك لكي يصح دعوى
الترادف فان قلت هذا الذي حاوله السيد
من ان المحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا حاصل ذكره غيره
قلت لم ار ذلك الا في حاشية المطول للامام
التفتزاني قال في المطول الحمد هو الثناء باللسان على الجميل
سواء تعلق بالفضائل كالعلم بالمسائل او بالفواضل كما قال في الحاشية
المذكورة لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون
المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء
بقوله سواء تعلق بالنعمة او لا ثم قال فان قلت
قد صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان المحمود
به على الاشهر ورجحوا اختياره على المدح لانه
مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين
دون المدح لصحة تولهم مدحت اللؤلؤة على صفائها
والتعريف المذكور خال عن اشتراط قلت

اجاب السنارى فى شرح الكشاف بان الموصوف
مقيد بان الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون
بالاختيار الذى فصل كما مر فى بيان المحمود به غير اختيارى
وزاد انه لا اشعر ولو لا هذه الزيادة لقطعت بانه
لا سلف له فى ذلك سوى ما سلف عن السيد وقولنا
على جهة التبجيل مفيد لما اشار اليه فى حواشى شرح
المطالع من ان مجرد الذكر اللسانى لا يكون حمدا الا اذا
طابقه الاعتقاد والحالة افعال الجوارح والا فهو تهكم
كان تلت لم يكتف فى القلب بعدم المخالفة
كالجوارح تلت لانه منظور اليه وبه صلاح الجسد
وفساده ثم هذه المطابقة وعدم المخالفة قد اعتبرا
شرطا لاشتراط الاستعمال فى ان مورد الحمد هو اللسان
نقطعا ان بعضهم قال ان زيادة على جهة التبجيل مستدركة
لان التهكم لسببية تنافى التبجيل بل هو وصف المتهكم به
بما ليس متصفا به حقيقة بل مجازا اما باعتبار ما كان
او باعتبار ضد حالة المتهكم به منها والمجاز لا حظ له
فى الحمد بل عد السنارى للحمد ودفى الاطلاق الحقيقى قال
فالمنجه انها للبيان ودفع دخوله متدرك لكن فى جنس
الحمود استهى وقولنا سوا تعلق بالفضائل

فاعل

فاعل تعلق صفة يجود على التنا او الحمد والعنى سوا
كان المجود عليه الذى صدر التنا لاجله من الفضائل او
من الفواضل والاولى جمع فضيلة وهى المزية الذاتية
والثانية جمع فاضلة وهى المزية المتعدية ومعنى
تعد بها تعلقها بالغير فى تحققها وهو ما لا لانعام اى
اعطاء النعمة لا الانفعال كما توهم والا لجمع الحمد والشكر
اصلا لان المجود عليه فعل اختيارى البتة والفعل لا يقتضى
الانفعال ثم لا يخفى ان المزايا الذاتية كالعلم والحلم
والشجاعة ونحو ذلك من الملكات النفسانية لا بد من
تاديها بافعال اختيارية لما تقرر ان المجود عليه لا بد ان
يكون فعلا اختياريا وقد تعرضنا لتاويل الشجاعة فيما
سلف والله اعلم هذا ما يتعلق بتعريف الحمد لغة
واما الحمد اصطلاحا فهو مساو للشكر
لغة وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما سوا
كان ذلك ابا اللسان او اعتقاد ابا الجنان او عملا وخدمة
بالاركان فان قلت لم كان التعريف صالحا لعنى الشكر
بعد بيان الحمد كما اتفق عليه عند المصنفين وان كان
الذى يدل به الكتب هو الحمد خاصة قلت
لانه لما كان قد يعم الحمد فى العنى وقد يقال فى الاستعمال

كان القيام بعد بيان احد مظنته ان يقع في ذهن السامع
ان الشكر ماذا وهل هو هذا تفسيره وبين الفريق
بينهما تخليصا للسامع من ورطة الحيرة والمراد بالفعل
في صدر التعريف ما يشمل القول كما افصح عن ذلك اخر التعريف
ومعنى ينبئ عن تعظيم المنعم يشعر في حد ذاته بحيث كلما
اطلع عليه علم تعظيم ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر
الجناني ولا يبعد فيه الحمل بالمعنى كما لا يبعد في دلالة اللفظ
الموضوع لمعنى الحمل بالوضع وعدم الاستعمال على انه
يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر بالهام او اخبار الغير او
التعقد نفسه او بفعله ولا سد ان المبني عن التعظيم
بالواسطة هو كذلك هو الاعتقاد لا غير وانما دفع ما قيل
لا صح ان يكون اعتقاد الجنان من اقسام الشكر لعدم
الابتناء فيه اذ لا معنى لابتنائه بالنسبة الى التعقد واما
غيره فلا اطلع ولو اطلع بقول او فعل فذلك المطلع هو
الشكر لا الاعتقاد لانه المبني دونه وبا سبب تعلق
بفعل ولم يفد الانعام بكونه على الشاكر قال بعضهم
لعم بنوته بالنقل الصحيح وقولنا سواء قال
السيد رحمه الله الشكر اما بالقلب بان يعتقد
اتصاف المنعم بصفات الكمال وانه ولي النعم واما

باللسان

باللسان بان يثني عليه بلسانه واما بالجوارح بان يتذلل
يخضع في طاعته وانقياده انتهى وعبارة بعض المتاخرين
قد صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم باوصاف
الكمال وانه ولي النعمة ومقابلة انعام لا يجود المحبة ولا يجوز
الاعتقاد والمحبة وان لزمه مال والمراد من الاعتقاد التصد
جازما او راجحا ثابتا او لا وقد اريد الجزم انتهى قلت
وينبغي في هذا المقام ان يتنبه لامرين الاول ان المشكور به
اللساني لا يجب ان يكون اختياريا ولا انعاما كالمشكور عليه
اخذا من تطرد ذلك السالف في الحمد عند السيد وغيره
الثاني انه اذا تعارض وقوع الشكر ببعض هذه الموارد
ينبغي ان يقال قياسا على ما سلف في الحمد انه وقع ذلك بقيد
القلب اشتراط موافقته وان وقع بالقلب اشترط عدم مخالفته
غيره كما يشير اليه ذلك قولهم ينبئ عن تعظيم المنعم رايت في كلام
السيد ان القلب اشرف موارد الشكر لانه فعله وان كان
اختياريا يستقل بكونه شكرا حقيقة من غير ان ينضم اليه
فعل غيره بخلاف الموردين الاخيرين لا يكون فعلا منهما
شكرا حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب انتهى وقولهم
من غير ان ينضم اليه فعل غيره اي ومن غير ان مخالفه هذا
مراده فيما يظهر ثم هذا الذي ذكره في شان القلب لا ينافي

ما سلف له في الكلام على حديث الحمد رأس الشكر من ان
النطق هو المخصص الكاشف لان هذا باعتبار الاستقلال
وعدمه وذلك باعتبار الظهور والخفاء في عطف الخدمة على
العمل في التعريف اشارة الى ان العمل انما يكون شكرا اذا كان
على وجه الخدمة دون الاجرة واعلم انه قد استشهد
لاطلاق الشكر على افعال الموارد المذكورة بقول الشاعر

افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير المحجبا

قال السيد هو استشهاد منبني على ان الشكر يطلق
على افعال الموارد الثلاثة وبيانه انه جعلها باز النعم جزاء
لها متفرعا عليها وكل ما هو جزاء النعمة عرفا يطلق عليه الشكر
لغة قال ومن لم يتنبه لذلك زعم ان المقصود بحد التمثيل بجميع
شعب الشكر الاستشهاد على اطلاق لفظ الشكر عليها مع انه
غير مذكور هناك ثم اورد السيد سؤالا محصله ان الشاعر جعل
المجموع جزاء النعمة فالشكر يجب ان يطلق عليه واما على كل واحد من
اللسان فلا واجاب بان الشكر يطلق على فعل اللسان احيانا
وانما الاستشهاد على اطلاقه على فعل القلب والجوارح حتى يتم
كبرى ان الشكر لغة باللسان وحده وبما جمع الشاعر مع الاخوين
وجعلها ثلثة على ان كلا واحد شكر للنعمة وانه اراد تعالى كم
كثرت عندي وعظمت فاقتضى استيفاء انواع الشكر وبالغ

في ذلك

في ذلك حتى جعل موارده مساوية للنعم املاكا لاصحابها

مستعدا امتثالا لقوله تعالى بيديه ولساني وقلبي لكل فليس في القلب
الا تصحيح محتسب ولا في لساني الا الثناء عليكم والمحمدة ولا في اليد
والجوارح الا المكافاة والخدمة قال وفي وصفه الضمير بالمحجب
اشارة الى انهم يشكرون ظاهره وباطنه انتهى وقوله ومن ابتغى
الخ يريد المولى سعد الدين رحمه الله تعالى والشكر اصطلاحا
صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى عليه به الى ما خلق لاجله
كان يصرف البصر الى الاطلاع على ما في مصنوعاته تعالى من دقائق
الصنع العجيب والحكمة الابلغة ثم يصرف القلب الى التامل فيها
والاستدلال بها على وجود الصانع وصفاته بان يستدل بوجود
الاثر على وجود المؤثر وباتقان الاثر واحكامه على علم المؤثر
وقدرته وكان يصرف السمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته من
الاوامر وما ينبئ عن اجتناب مساخطه من النواهي ثم
يستعمل الالات في امتثالها وقس على ذلك سائر النعم الظاهرة
والباطنة فهو اخص مطلقا من الكلمة نظرا لاعتبار شمول الالات
فيه واختصاصه بتعظيم الله تعالى والشكر اللغوي مساو للحمد
العرفي كما عرفت وبينهما وبين الحمد اللغوي عموم وخصوص
من وجه يجتمعان في ثناء باللسان على الاحسان ويفرد الحمد

اللغوي في تثنا باللسان على جميل غير احسان ويقصد الاصطلا
والشكر اللغوي في تثنا بغير اللسان على الاحسان فهو اعم من الحمد
اللغوي اخص موردا واعم متعلقا وهما على العكس ونقيض
الحمد الذم ونقيض الشكر الكفران والمدح كالحمد اللغوي على
رأي الزمخشري وبينهما عموم وخصوص مطلق على رأي غيره

المبحث الثاني في اعرابه

الحمد مبتدأ وخبره الظرف الذي هو لله واصله النصب كما
قرر به وسبب اكتساب الله تعالى فهو من المصادر السادة
مسد افعالها حسبما وعينا ثم عدل عنه الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات دون التجدد والحدوث ومن قال اسلاما
قال سلام ربنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام لتكون تحيته
احسن وحكاه الله سبحانه وتعالى عنه بالرفع للدلالة على
ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام حياهم بتحية احسن فان

قلت قد وقع في كلامك تبعا للغير تسمية المجرور
بالظرف فما وجهه قلت قال الرضي وغيره لان كثيرا
من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص
على الاعم اهـ وقيل لان معنى الاستقرار يعرض الداء
تقدير الكلام هنا مستقر لله وكل ما استقر فيه غيره فهو ظرف
وعورض بان عروضه في مثل زيد عند الفرس

مستبعد

مستبعد جدا بل الاوجه ما سلف فان قلت
لم حكموا بان اصله النصب قلت لان الصادر احداث
متعلقة بمحالها لانها تقتضي ان يدل على نسبتها البها والاصل
في بيان النسب والتعلقات هو الافعال فهذه مناسبة
تسند الى ان يلاحظ مع المصادر افعالها الناصبة لها وقد تابدت
هذه المناسبة في مصادر مخصوصة بكثرة استعمالها منصوبة
بافعال مضمرة قال الزمخشري انهم يتركون تلك المصادر
متروكة افعالها ويسدون بها مسدها ويجعلون استعمالها
كالتزامها المنسوخة اثني وايضاحه ما قاله بعض المحققين
ان تلك المصادر تنزل منزلة الافعال لفظا وسدها مسدها
معنى فاستوفت الافعال حقها في اللفظ والمعنى فصار
الجمع بينهما باستعمال الشريعة المنسوخة وفيه خروج عن
طريقة مسلوكة الى طريقة مهجورة يتكرها المتدينون
بعقايد اهل اللغة في قواعدها انتهى فان قلت
كيف جعلوا العدول الى الرفع للدلالة على الدوام وقد
صرح النحاة بان الاصل في زيد منطلق على اكثر
من ثبوت الانطلاق لزيد قلت اجيب بان
النحاة انما نفوا الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي استفا
دة
الدوام منها بواسطة العدول على انهم قد ذكروا في احوال

المسند ان كونه اسما لافادة الدوام لاعراض تتعلق بذلك ولا
تعرض منه للعدول اصلا وذلك مخالف لما ذكره الشيخ وحاول
بعضهم التوفيق بان الاسمية تدل دلالتين لفظية على مجرد الثبوت
كما ذكر الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكر الرضي والصفة المشبهة
انها لما لم تدل على التجدد بنت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل
في كل ثابت دوامه والشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافي
اثباته بالدلالة العقلية قلت وهذا التوفيق ليس كما
جوابا على اصل الاشكال غير الجواب السالف وان افادة
الاسمية للدوام غير محتاج الى العدول الذي عول عليه المجيب
فيما سلف ومن ثم اعرض السيد رحمه الله عن ذلك حيث
قال في حاشيته الكشاف في توجيه افادة الاسمية للدوام ما نصه
ولما كان الرفع والاصل الثبوت مجردا عن قيد التجدد والحدوث فانما
ان يقصد به الدوام والثبات بمعونة المقام بخلاف النصب
الملزم لتقدير الفعل الدال بوضعه على الحدوث والتقضي
انتهى وهو وان كان فيه نوع احتداد من كلام الرضي السالف
كذلك في الحقيقة غير بعيد فيكون الحاصل بلغة اجونة النظر الى
العدول الى الدلالة العقلية الى معونة المقام وكلام السيد
سيد الكلام فان قلت سلمنا ان الاسمية تفيد دوام
الثبوت ولكن الحمد لله خبرها ظرف نحو ما يتعلق من افادة

ذلك فيما يظهر اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لانهم صرحوا
بان الاسمية التي خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ
بهم يفيد الاستمرار التجددي دواما ان قدر باسم الفاعل
فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمل في الظرف فيكون في حكم الفعل
قلت اجيب بان الاسمية التي خبرها فعلية انما
تفيد التجدد اذا لم توجد داع الى الدوام كالعدول هنا وبانه
نحو زيد يسمع كون اسم الفاعل للحدوث ولا يضر العمل
في الظرف لان رائحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا وهو يعني
الثبوت ايضا وقد صرح المولى سعد الدين في المطول في اواخر
الباب الثالث بان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل فان قلت لم قال لله ولم يقل للخالق
او الرازق او نحوهما مما يفيد الدلالة العمل النعم قلت قد جد
في التلخيص تحمد متلو حمد الشاكر حيث قال الحمد لله على ما انعم
فقال في المطول واللام اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما
مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف بل تعرض
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين انتهى يعني انه سبحانه يستحق الحمد لذاته
ويستحقه لصفاته وانما عرض بانه لا اشعار في الكلام

بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم
غير صفة يدل على مشتقية مدلوله وان سلم فانما ذاك اذا لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح بقوله على ما انعم
كما صرح به الخازن بقوله على انعامه واجيب بان هذا
امر يفهم بالذوق حيث لم يقل احد للمنع لا من مشتقية
المدلول وذكر وصف الانعام مجهودا عليه بعد افادة الا
الذاتي لا يضره ذلك او يقال ان لفظ الجلالة المشتق لما دل
على ذات مقدسة متصف بجميع صفات الكمال من حيث
استجماعها اتصاف تلك الذات المقدسة بصفات الكمال
في ضمن اطلاق هذا الاسم الشريف لم يبعد ان يحمل التعليق
به في حكم التعليق بالمشتق الدال على مشتقية جميع الصفات
قلت وهذا الجواب الثاني صحيح من جهة ان الاستحقاق
الذاتي حينئذ راجع الى الوصفي فان قلت الاستحقاق
الذاتي هو الاستحقاق بجميع صفات الكمال كما اشار اليه
السيد في حواشي الكشاف فقد اندرجت فيه الاستحقاق
بصفة الانعام فلا افادها قلت اجيب بان ذلك
كالصريح بانه ادى الواجب فان قلت لم قدم الحمد على اسم الله
قلت لاقتضاء مقام اصناف النعم مزيد اهتمام
بشان الحمد وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه لان البلاغة

في الكلام

في الكلام مطابقة لمقتضى المقام وعبارة اخرى الاتقان
الاتقان بالحمد عارض بواسطة المقام والاتقان باسم الله
ذاته والذاتي سبق الوجود في الاعتبار لانا نقول لم تكون
البلاغة مطابقة مقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية روح
العارض او نقول لم روح العارض بل تعارضا فتساقطا
ثم عمل بما هو الاصل من تقديم المسند اعلى الخبر سيما اذا كان
المسند اسما مسند العامل بحسب الاصل فان مرتبة العا
التقدم على معموله فان قلت تقدم الظرف يفيد
الاختصاص قلت قد صرح صاحب الكشاف وغيره بان
في الحمد لله ايضا دلالة على الاختصاص وسيأتي ايضاحه
ان شاء الله تعالى فان قلت حيث كان الاختصاص
حاصلا بدون التقديم فكيف قال الزمخشري في سورة الغافر
في قوله تعالى له الملك وله الحمد قدم الظرفان ليدل بتقديمهما
على اختصاص الملك والحمد به تعالى قلت كون التقديم
من طرق الاختصاص لا ينافي حصوله مع التاخير بطريق
اخر فان قلت قد قررت فيما سلف ان مقتضى
البلاغة تاخير الظرف في الحمد لله فهما كان كذلك في سورة
التغابن ونحوها مقام الحمد بل هو مقام بيان استحقاقه
تعالى واختصاصه بالحمد والملك وذلك يقتضي تقديم الظرف

قلت الحمد مع
كون التعدد
في سورة الغافر

لان كون المقدم مفيدا للاختصاص اصح واشهر من
حصوله مع التاخير بواسطة جعل اللام في الطرف للاختصاص
فان قلت هذا الحكم مفيده للمجد وان كانت خبرية
قلت اما على تقدير ارادة الانشاء فلا اشكال في افادتها
ذلك واما على تقدير الخبر فسياتي في كلام الشارح على حد المصنف
ما هو كالصريح في عدم حصول الحد بها ولكن قد صرح
جمع من محققي المتاخرين بخلاف ذلك واطرد ذلك العلامة الجاري
في رسالته وعبارة السيد رحمه الله في بعض كتبه نحو زيد
اما اخبار كما هو اصله واما انشاء وعلى التقديرين يدل اجمالا
على الاتصاف بصفات الكمال فيكون حد او كد انسكر كه
يدل على كونه منعما كذلك فيكون سمد اشهى المنحد
الثالث في معنى اللام الداخلة عليه قال في الكشاف
هي لتعريف الجنس دون الاستغراق واختلف في سبب
اختياره لذلك فقيل سببه البناء على قاعدة خلق الاعمال على
طريق المعتزلة فان افعال العباد لما كانت عندهم مخلوقة لله
كانت المحامد عليها راجعة اليه فلا يصح جعل الحامد كلها
مختصة به تعالى كما هو مقتضى الاستغراق وفساده ظاهر
لان اختصاص الجنس به تعالى كما هو مقتضى لام الداخلة على
الخبر يستلزم اختصاص افراده به اذ لو وجد فرد لغيره

كما مره ظاهر لانه يستلزم له كل افراد زيد وكل شجاع بعمرو
وان حملت على الجنس والحقيقة فهو مفيد ان زيدا وجنس
الاسد وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان الحمل متحد بالموضوع في الوجود لضرورة امتناع حمل
احد المتغيرين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يجب
ان لا يصدق جنس الاسد والشجاع الا حيث يصدق زيد
وعمرو وهذا معنى القصر حالا في الطول يعقب هذا
فان قلت هذا احد بعينه في الخبر للمكذب نحو زيد
انسان او قائم فانهما متحدان في الوجود فلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت
المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا
يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المشاهية
له بخلاف العرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وتظهر في المطول في هذا الجواب من غير ان يبين وجه النظر
ثم قال فالحاصل ان العرف بلام الجنس ان جعل خبرا
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره
نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والاسد الشجاع والاسد
هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التقوى

على المبتدا نحو زيد الاسد وعمر الشجاع
وان جعل مبتدا فهو مقصور ح
كل

على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والاسم من
قديمة لان الجنس حينئذ يصدق مع واحد مما يصدق عليه
الخبر فلا يتحقق به دون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد
منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون مقصورا على الاتصاف
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على
الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس قال فلينامل قلت ان منه
دقة وسر يظهر ان تعريف الجنس في احد للام يفيد قصر
احد على الاتصاف بكونه لله على سبيل الثبات والمحصول لكن يمكن
ان تعريف الجنس في المبتدا يفيد الاختصاص وان يجري
الخبر عن لام كما في الامثلة السالفة قلت الذي
استرنا اليه من توقف افادة الاختصاص في احد لله على
لامه هو الحق ان شاء الله تعالى وذلك ان النظر الذي تدرك
ببيان وجهه في المطول قد اقضى عنه السيد رحمه الله تعالى
حيث قال في توجيه النظر اما اولا فلان المجعول في زيد
انسان او قائم هو مفهوم الانسان ومفهوم القائم فان
كان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي وهو المختار
كان ما جعله دليلا على الحصر في العرف جاريا بعينه في الخبر
المنكر ويصير منقوضا به وان كان موضوعا للماهية بقيد
وحدة مطلقة اعني مفهوم فرد ما منها كما يلزم ما ذكر

لان

لان هذا المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصر منه لزم ان لا يكون
للانسان فرد آخر والا لصدق عليه هذا المفهوم اعني
مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحدا بزيد ومنحصرا فيه والقول
بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحاد سائر
الافراد له مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض
اعني مفهوم فرد من الانسان مثلا بما يصدق هو عليه فان
المجعول في المنكر هو الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت دون
الثاني للظهور بطلانه لانه ان كان عين زيد فلا حمل حقيقة
وان كان غيره لم يصر الايجاب في زيد انسان بحسب نفس الامر
واما ثانيا فلان صدق فرد من الانسان على زيد
في الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم منه
انحصار هافيه واما ثالثا فلان ما ذكره من اقتضاء الصدق
والحمل الانحصار والاتحاد يسلم ان لا يصدق عام على خاص
فيبطل العموم مطلقا او من وجه قال رحمه الله فالاولى ان
نعرض عن مثل هذه المباحث ونقول اذا اطمأن زيد الامير
مع قصر الجنس فان حملناه على الاستغراق فالحصر ظاهر
والا ينبغي ان يحمل على ادعاء عموم الجنس به اذ لو اريد صدقه
عليه لصار التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالمنكر ايضا
وحينئذ لا يوجد الجنس دونه ادعاء وهذا الغرض معاير لما

حصل من الكل على الاستغراق وينبغي ان لا يسمى قصرا بل بعد
مرتبة اعلى منه انتهى وقوله في المطول لان الجنس حينئذ
متحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر قال فيه السيد هو
تمسك بما اورد عليه النظر اجمالا وقد بينا من تفصيل النظر
فساده بما لا مزيد عليه قال فالصواب ان يقال يعني بدل
قوله لان الجنس حينئذ متحد الخ لان المعنى ان كل سخي كل
الله وكل تفويض الى امر وكل كريم في العرب يلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لان كل فرد منه
موصوف بانه منهم فلا يوجد في غيرهم ولا يلزم من ذلك ان
يكون كل ما هو كائن في العرب موصوفا بكونه كريما يلزم
قصر الخبر على المبتدا وقوله وبه يظهر ان تعريف
الجنس في الحمد لله الخ قال فيه السيد ايضا هذا انما يظهر
اذا قصد بالحمد لله كل فرد على قياس ما قررناه في الامثلة
السالفة فاما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما
يلزم اختصاصه باللام بدلالة اللام على الاختصاص كما انه
قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص افراده
كلها به وليس ذلك من قصر المبتدا على الخبر بل هو في المعنى
نظير قولنا الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم
مقصور على المختص بالعرب لانعدام الا المختص بغيرهم

بل

بل اريد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا القصر
المقصود استفيد من لفظ الاختصاص المفهوم من
اللام هناك واما بتلك الامثلة فلو حملت على قصر الجنس
لم يلزم منها اختصاص وقصر اصلا لان الحكم بان جنس
الكرم موصوف بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم اختصاص
افراده فيهم لجواز ان يثبت لهم وفي ضمن فرد وغيرهم وفي ضمن
اخر قال السيد رحمه الله عند هذا وجه ما قررنا
لك في هذه المقاصد الجليلة التي يعجز عنها مواطئ كثيرة
تتساقط فيها اكثر الاقدام بما يناقض الشارع عليه مما هو
او هن من بيت العنكبوت انتهى فقد اتضح لك
صحة ما اشرنا اليه من ان قصر الجنس في الحمد لله متوقف
على ان الاختصاص الذي في الخبر وان ما حاوله في المطول
ينبغي منه التحقيق السالف في تفصيل النظر وان عذرنا
في الاطالة بعموم نفع تلك الفوائد الغر فان قلت
ما معنى التعريف الجنسي وما الفرق بين العرف الجنسي
وعلم الجنس وبينهما وبين اسم الجنس النكرة وهل التعريف
باللام منحصر في الجنس والعهد الخارجي كما ذكروا الحصل
ويكون كل من الاستغراق والعهد الذهني مدعى
الاول ومردودا عليه ام لا قلت هذا

مبحث شريف وموضع تطويق دقيق ظريف وخلاصة القول في ذلك
الكاشف عن حقيقته ما هنالك ان معنى تعريف الجنس الاشارة
الى حضور الماهية في ذهن المتكلم والسامع وتميزها هناك من بين
سائر الماهيات فان المتكر وان دل على ماهية معقولة متميزة
في الذهن حاضرة عنده الا انه لا اشارة منه الى تعيينها
وحضورها واذا عرف بلام الجنس فقد اشير الى ذلك والفرق
بين حضورها وتعينها في الذهن وبين الاشارة الى تعينها
وحضورها هناك مما لا يخفى وتوهم كثير من الناس ان معنى
تعريف الجنس هو الاستغراق وبطلانه ظاهر لان معنى
التعريف الاشارة الى المعرفة والحضور وليس هذا من
الاحاطة والاستغراق في شيء نعم في المقام احتمال قد يشار
باللام الى الماهية في ضمن جميع الافراد بحسب المقام وقرائن
الاحوال فليس الاستغراق مستفادا من معنى تعريف
الجنس بل من المعرف الجنسي بحسب المقام فسواء اريد
الجنس من حيث هو او في ضمن جميع الافراد بحسب المقام
فان التعريف على التقديرين للجنس وتحقيق الكلام
وتفصيله ان معنى التعريف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول
اللفظ معهود اي معلوم متعين حاضر في الذهن يستدرك
الى ذلك ما صرح به الشيخ ابن الحاجب في الاقسام من ان ال

موضوع

موضوع للمعهود من المتكلم والمخاطب ومن ان علم زيد موضوع
لمعهود بينهما حسب تلك النسبة الخصوصية وقول الادباء
المعرفة ما يعرفه مخاطبك والنكرة ما لا يعرفه واجماعهم على ان
الصلة يجب ان تكون معلومة الانتساب للسامع وقد اذا
استقريت كلامهم وتحققت محصوله استوثقت بما ذكرناه
لك وقد صرح بذلك بعض المحققين حيث قال التعريف يقصد
به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشارة اليه
بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها الفات النفس
الى المعنى من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيين وان كان معينا
في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي ويمتد
في تصوير ذلك مقدمة هي ان مهم العاني من الالفاظ بعوته
الوضع والعلم به فلابد ان يكون العاني متصورة ممتازا
بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فلا يخلو
اما ان يكون ذلك الاعتبار اي كون المعنى معينا عند السامع
متميزا في ذهنه ملحوظا معه او لا فالاول يسمى معرفة
والثاني نكرة ثم الاشارة الى تعين المعنى وحضوره ان
كانت بجوهر اللفظ سمي علما اما جنسيا ان كان المعهود الحاضر
جنسا وماهية كاسامة واما شخصيا ان كان فردا منها
كزيد او اكثر كالبائين والا فلابد من امر خارج عنه يشاركه

الى ذلك مثل الاشارة في اسما الاشارة وتقوية الفعل
والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة في الموصولات
والمضاف الى المعارف وكحرف اللام والنداء في المعرفات بهما
فاللام اذا دخلت على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حصة
معينة من مسماه عند المتكلم او افراد امعينة تحقيقا او
تقديرا وتسمى لام العهد الخارجي وتطيره العلم الشخصي واما
ان يشار بها الى مسماه وتسمى لام الجنس وحينئذ اما ان يقصد
المسمى من حيث هو مجازا في التعريفات وتحو قولنا الرجل خير
من المرأة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة وتطيره العلم الجنسي
واما ان يقصد المسمى من حيث هو موجود في ضمن الافراد
بقرينة الاحكام الجارية عليه النابئة له في ضمنها فاما
في جميعها مجازا في الكلام الخطابي لعلمية ايهام ان القصد الى
بعضها دون بعض لترجح لاحد المتساويين على الاخر
وتسمى لام الاستغراق وتطيره كلمة كل مضافة الى نكرة واما
في بعضها تحو لك ادخل السوق حيث لا عهد وتسمى معهودا
ذهنيا ومؤداه مؤدى النكرة ولذلك تجري عليه احكامها
التي قطعنا ان معنى التعريف مطلقا هو العهد
في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة كما سلف بحسب تفاوت
ما يستفاد منه وسمي كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام

الجنسية

الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية
اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن
وان الفرق بين اسم الجنس المعرف كالاسد وبين علم
الجنس كاسامة هو الاشارة بالاداة وجوهر اللفظ
وبينما وبين اسم الجنس النكرة باعتبار الاشارة الى
المتعين والحضور وعدمهما وان التعريف باللام
منحصر مجازا في المفصل في تعريف الجنس والعهد الخارجي
وان كلا من الاستغراق والعهد الذهني من تفاريع
التعريف الجنسي واما ما نقل عن الزمخشري مجاسلف
من ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة والاسم
لا يدل الا على مسماه فاذ لا يكون ثمة استغراق فقد سلف
انه اراد به انه ليس ثمة استغراق هو مدلول الاسم او اللام
لانه لا يستفاد من الامور الخارجة واقتضا المقام
فان قلت اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية
من حيث هي كيف يستعمل في فرد معين مجازا في العهد الخارجي
او غير معين مجازا في العهد الذهني او في جمع الافراد مجازا
في الاستغراق وان كان لفرد منتشر منها لاستعماله
في الماهية وفرد معين منها وجمع افرادها قلت
قد سال ذلك السيد رحمه الله في حاشية المطول

واجاب بقوله اما على الاول وهو المختار فلا اشكال
في الاستغراق والعهد الذهني لما عرفت من ان الاسم
فيهما مستعمل في طبيعة الجنس فقط وانما يفهم الفرد غير معين
او جميع الافراد من امور خارجية واما العهد الخارجي فالظاهر
ان الاسم مستعمل فيه وان له وضعا اخر بازاء خصوصيات كل
معهود ويسلم سم وضعا عاما واما على الثاني فالحال
في العهد الخارجي على ما ذكرنا وكذا في الاستغراق فان الفرد
المنتشر كالماهية يصدق على كل فرد منها واما المعرفة
في اللامية فاما مجاز او هناك وضع اخر بازائها قال فان
قلت هلا جعلت الخارجي كالذهني والاستغراق
راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كاملة
في نفس شيء من افراده بل تحتاج فيه الى معرفة اخرى دون
الاستغراق انتهى وقد وقع الاضطراب في هذا المبحث
الثالث لما فيه من الدقائق الشريفة والانظار الصحيحة
القويمة التي يعز نفعها ويعظم عند اولي البصائر وقعها
والله سبحانه وتعالى اعلم واليه تضرع في الصوعما طفح به
القلم علقه سيده الفقير الى الله الغني عبده
حضر التوبري مع عبده امين